IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

الدروس المستخلصة

التخفيف من عبء الأعمال المنزلية على النساء عبر الاستثمار في قطاع المياه

التمايز بين الجنسين، والاستهداف والشمول الاجتماعي

تم إعداد **سلسلة الدروس المستخلصة** من قبل **شعبة السياسات والمشورة التقنية** في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهي توفر مجموعة من التجارب السابقة حول مواضيع محددة، بالإضافة إلى فرصة للتعمق في أفضل الممارسات وحالات الفشل بالاستناد إلى الدلائل. وتشير "أفضل الممارسات" إلى عمليات ومنهجيات أثبتت نجاحها في توليد نتائج جيدة مما يجعل منها أمثلة يوصى بتكرارها.

وتعد هذه المذكرات وثائق "حية" تخضع للتحديث دورياً وفقاً لما يستجد من خبرات وتعقيبات. وفي حال كانت لديكم تعليقات أو اقتراحات، يرجى الاتصال بمعدّي السلسلة.

الإعداد

Clare Bishop-Sambrook
أخصائية تقنية رئيسية، التمايز بين الجنسين والشمول الاجتماعي
شعبة السياسات والمشورة التقنية
البريد الإلكتروني: gender@ifad.org

شكر وتقدير

أعدت Jeanette Cooke، الاستشارية في التنمية الريفية، مذكرة الدروس المستخلصة تحت إشراف Ndaya Beltchika. وتستند المذكرة إلى دراسة أجرتها Gadzeni Mulenga بتوجيه تقني من Audrey Nepveu De Villemarceau و Clare Bishop-Sambrook. والشكر موصول لمستعرضي الأقران من الصندوق – Jonathan Agwe، Juliane Friedrich، Eloisa de Villalobos، وZissimopoulos Kathy؛ ومن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – Flavia Grassi. وقد وفرت Maria-Elena Mangiafico الدعم التحريري، وعلى مستوى العروض والتنسيق العام، طوال عملية النشر.

جهة الاتصال

Maria-Elena Mangiafico
الموظفة المسؤولة عن إدارة المعرفة والمنح
شعبة السياسات والمشورة التقنية
البريد الإلكتروني: PTAKMmailbox@ifad.org

أبريل/نيسان 2016

صورة الغلاف:
©IFAD/Siegfried Modola
زامبيا – البرنامج القطري للصندوق

المحتويات

مقدمة 1

السياق 1

الدروس المستخلصة 3

التكنولوجيا 3

وفورات الوقت 4

التحسنات في مجال الصحة 4

توزيع مسؤولية جمع المياه بين أفراد الأسرة 5

التغير في الأنشطة اليومية 5

كمية المياه 7

التنمية المستدامة 7

الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في قطاع المياه 8

الروابط بين فئة الأسر ومسألة جمع المياه واستخدام الوقت 8

الاستنتاجات والتوصيات 9

مقدمة

يدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في سعيه لتحويل الاقتصادات الريفية، المشروعات التي تحسّن فرص وصول الريفيين والريفيات إلى الموارد المائية وتحكمهم بها. وهو يساعدهم على اكتساب المزيد من الوقت باستخدام التكنولوجيات الموفرة للجهد التي تخفف من مشقة مهامهم (سواء ضمن المنزل أو في العمل) وترفع من مستوى كفاءتهم، أو تغير من طريقة إتمامهم لهذه المهام. وتتطرق المشروعات أيضاً لمظاهر انعدام المساواة بين الجنسين، والتي غالباً ما تظهر في قيام النساء بالجزء الأكبر من العمل غير مدفوع الأجر، والذي يتسم بحاجته للوقت وبإنتاجيته المحدودة.

ولا يزال الوصول إلى موارد مستدامة للمياه الآمنة، وبكميات تكفي لتلبية الاحتياجات المنزلية والإنتاجية، محدوداً في العديد من المناطق الريفية، ولا سيما في حالة المجموعات الأكثر تهميشاً. ويجعل هذا من مهمة جمع المياه، والتي عادة ما تضطلع بها النساء، واحدة من أكثر مهام الحياة اليومية الريفية إجهاداً وتطلباً للوقت. ويؤدي ذلك أيضاً إلى تدهور الوضع الصحي والتغذوي ضمن الأسرة، والحد من إمكانيات النساء الريفيات في الإنتاج والتنقل. وبالاستجابة لأولويات السكان الريفيين الفقراء، تستثمر المشروعات التي يدعمها الصندوق في تحسين الوصول إلى الموارد المائية الريفية المستدامة.

ويسود اعتراف بالحاجة إلى بيانات أكثر دقة حول مسألة الوصول إلى الماء، إن كان من ناحية المسافة المقطوعة لجمع كمية تكفي لكل الاحتياجات المنزلية أوالمدة الزمنية التي يستغرقها جمعها، ومن هم الأشخاص، أو المجموعات المعنية بعملية الجمع. وهنالك حاجة أيضاً لمزيد من المعلومات حول ارتباط العبء الزمني، الذي غالباً ما يقع على عاتق النساء، بغيره من العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو الديمغرافية، من قبيل الوضع الاقتصادي والسن.

وكجزء من السعي المتواصل لتحسين النواتج الإنمائية للبرامج الاستثمارية، أجريت دراسة[1] لتقدير أثر الاستثمارات في قطاع المياه في مناطق مشروعات الصندوق. وتركز الدراسة على مسألة الوصول إلى الماء، ومقدار ما توفره الأسر من وقت، وكيفية استخدامها له، بالإضافة إلى أعباء عمل مختلف أفراد الأسرة. وشملت الدراسة سبعة مشروعات من بنغلاديش، وغامبيا، والهند، وملاوي، وبيرو، وأوغندا واليمن. وتستند الدروس الواردة في هذه المذكرة إلى نتائج تلك الدراسة.

السياق

يعدّ وصول الأسر إلى مياه آمنة، وبكميات كافية، أحد دعائم الأمن الغذائي والتغذوي، والقضاء على الفقر، والتنمية الشمولية. وتشكل مياه الشرب الآمنة أحد حقوق الإنسان الضرورية لصحة وكرامة الجميع.

من هذا المنطلق، بات تحسين مستويات تغطية المياه أحد أهم محاور تركيز السياسات والبرامج الإنمائية خلال العقود الماضية. وبفضل هذه الجهود، استفاد منذ عام 1990 ما لا يقل عن 2.6 مليار شخص من فرص الوصول إلى مياه آمنة للشرب.[2]

غير أنه خلف الأرقام العالمية تكمن فوارق شاسعة، إذ يعاني السكان المحرومون من الوصول إلى المياه الآمنة من كونهم الأشد فقراً وهشاشة.[3] وفي عام 2015، اعتمد 663 مليون شخص، أي 10 في المائة من سكان العالم، على موارد مياه غير آمنة، ويعيش 80 في المائة منهم في المناطق الريفية؛ حوالي النصف في أفريقيا جنوب الصحراء، والخمس في جنوب شرق آسيا. وتتضمن الموارد المائية غير الآمنة البرك، والسدود، والأنهار، وقنوات الري والينابيع والآبار غير المحمية. وبالإضافة إلى كونها معرضة للتلوث بالبراز أو بغيره من الملوثات، فإنها قد تشكل مورداً لا يعتمد عليه للمياه، كما يمكن لمواقعها أن تكون بعيدة عن المنازل.

في مثل هذه الحالات، تتضاءل احتمالات حصول الأسر على حصتها من المياه لتغطية احتياجاتها لأغراض الشرب والنظافة، والمقدّرة بحوالي 20 لترا يومياً للفرد الواحد، مما يؤثر سلباً على صحتها ورفاهها.[4]

---

[1] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2015. أثر استثمارات الصندوق في قطاع المياه على الوقت الذي توفره الأسر في جمع المياه للاستخدام المنزلي. منظور التمايز بين الجنسين.

[2] يعني الوصول إلى مياه الشرب الآمنة الوصول إلى المياه: (1) لتلبية الاحتياجات المنزلية؛ (2) من مصدر يبعد أقل من كيلومتر واحد عن مكان استخدامه، ويمكن الاعتماد عليه في توفير ما لا يقل عن 20 لتر من المياه للفرد الواحد يومياً؛ (3) ذات مواصفات جرثومية، وكيميائية وفيزيائية تفي بالمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، أو المعايير الوطنية، لجودة مياه الشرب – وعادة ما تصل عبر تمديدات المياه الجارية إلى الصنابير العامة أو الخاصة، والصنابير القائمة، والآبار الأنبوبية، والآبار المحفورة، والآبار المحمية المحفورة يدوياً، والينابيع المحمية، والمياه الناتجة عن جمع مياه الأمطار. http://www.who.int/water_sanitation_health/mdg1/en/.

[3] منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2015. 25 عاماً. التقدم المحرز في التصحاح ومياه الشرب. 2015 تحديث الأهداف الإنمائية للألفية وتقديرها.

[4] منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2011. مياه الشرب. الإنصاف، الأمان والاستدامة.

وتعاني العديد من الأسر الريفية من قيود قاسية على وصولها إلى كمية كافية من المياه لتغطية احتياجاتها الإنتاجية الضرورية ودعم أمنها الغذائي والتغذوي، مثل زراعة حدائق الخضروات، وتربية الحيوانات الصغيرة، والأنشطة المولدة للدخل. وتتسم الموارد بعدم كفايتها بسبب محدودية الوصول إلى التكنولوجيات الملائمة (أي المعدات المنزلية لجمع المياه)، وإلى الموارد المائية الكافية.

يعني ضعف فرص الوصول إلى مياه آمنة بكميات كافية بقاء مهمة جمع المياه كواحدة من أكثر المهام المنزلية اليومية مشقة واستهلاكاً للوقت في الريف. ونظراً لاضطلاعهن عادة بمهمة جمع المياه، تعد النساء الأكثر تأثراً بهذا العبء الزمني. وتقوم بعض النساء بعدة رحلات تستغرق ساعات عديدة من وقتهن يومياً. وغالباً ما يساعد الأطفال في جمع المياه، مع تحمل نسبة صغيرة منهم المسؤولية الكاملة عن هذه المهمة، مما يقتطع وقتاً وجهداً ثمينين من تعليمهم.

وتؤدي الفوارق في تقاسم مسؤولية جمع المياه، حسب الجنس والسن، إلى تفاوتات في الوقت المتوفر لانخراط النساء، والرجال، والفتيات والفتيان في الأنشطة الإنتاجية، وتلك المرتبطة بتطور الفرد والمجتمع، إضافة إلى الأنشطة التربوية والترفيهية. وبالنتيجة، يسهم جمع المياه في افتقار نساء وأطفال الريف إلى الوقت، مما يؤدي بدوره إلى استمرار الفقر الريفي.

وحددت دراسة تناولت سبع مشروعات 14 نوعاً مختلفاً من استثمارات الموارد المائية التي أدت إلى تغيرات كبيرة في عادات عملية جمع المياه المنزلية وتكرارها.

وتضمنت الاستثمارات ذات الأثر المباشر على عملية جمع المياه لأغراض منزلية إعادة تأهيل أو بناء الهياكل التالية للموارد المائية:

- مخططات إمدادات المياه الجارية مع توزيعها على الصنابير الخاصة (الهند، بيرو)
- مخططات إمدادات المياه الجارية مع توزيعها على الصنابير العامة (ملاوي، أوغندا)
- الآبار/الآبار الأنبوبية العميقة (بنغلاديش، ملاوي)
- الآبار المحمية المجهزة بمضخات يدوية (غامبيا، ملاوي)
- النظم المنزلية لجمع مياه الأمطار (اليمن)
- البرك (بنغلاديش).

وتضمنت الاستثمارات ذات الأثر المباشر على عملية جمع المياه الإنتاجية لاستخدامها لأغراض من قبيل الري، وتربية الأحياء المائية، وتربية الحيوانات، وزراعة الحدائق الخلفية؛ إعادة تأهيل أو بناء:

- قنوات الري (الهند، وملاوي، وبيرو)
- أنابيب الري (الهند)
- البرك (بنغلاديش).

ويتوفر التقرير الكامل حول الدراسة، بما في ذلك الأساس المنطقي، والمنهجية، وأدوات المسح، والتحليلات والنتائج حسب البلد، بناءً على الطلب.

الدروس المستخلصة

التكنولوجيا

تشير المقارنة بين الموارد المائية المستخدمة قبل الاستثمارات وبعدها إلى استناد العديد من المشروعات إلى تكنولوجيات قائمة أو إدخالها لتكنولوجيا جديدة تفوقها تعقيداً بشكل طفيف (مثل تحويل المياه الجارية من الصنابير العامة إلى الصنابير الخاصة في بيرو، أو من الآبار غير المحمية إلى الآبار المحمية في غامبيا). بهذا الشكل، يوازي التطور التكنولوجي القدرات المالية الفردية/المجتمعية، والتشغيلية، والإدارية الضرورية لضمان استدامة خدمات المياه.

©IFAD/Joanne Levitan
تنزانيا – برنامج تنمية القطاع الزراعي – الثروة الحيوانية

وفورات الوقت

شكلت النساء الفئة الرئيسية لجامعي المياه في جميع العينات، ووفرن منذ بداية الاستثمارات بالمتوسط ساعتين يومياً خلال مواسم المطر والجفاف. وتناقص متوسط الوقت اللازم لجمع المياه من ثلاث ساعات ونصف إلى ساعة ونصف يومياً.[5] وعلى الرغم من تفاوت وفورات الوقت ضمن العينات وبينها، إلا أنه يمكن القول بأن الاستثمارات في قطاع المياه تتمتع بإمكانيات عالية جداً في مجال الحد من مشقة عمل النساء.

ويعود الفضل في وفورات الوقت بشكل رئيسي إلى توفر موارد مائية محسّنة إما:

- على مسافة أقرب من المساكن (مثل الآبار، والآبار الأنبوبية العميقة، والصنابير العامة، والبرك)؛ أو
- ضمن منطقة المسكن أو المنزل (مثل النظم المنزلية لجمع مياه الأمطار، والصنابير الخاصة).

بالتالي، باتت المسافة المقطوعة من وإلى الموارد المائية أقصر، مما قلّص من المدة الزمنية لرحلات جمع المياه. وفي بعض الحالات، قلل ذلك من عدد رحلات الجمع مع تزايد القدرة على جمع وحمل كمية أكبر من المياه في الرحلة الواحدة؛ وفي حالات أخرى زالت الحاجة للرحلات تماماً بفضل توفر المياه في المنزل. ولدى توفر موارد أكثر للمياه، تقصر فترات الانتظار لسحب المياه، على الرغم من أنه في حالة زامبيا تبيّن أن فترات الانتظار يمكن أن تطول حتى لدى استعمال مورد محسّن للمياه، مثل بئر محمي أو مضخة يدوية مقارنة ببئر غير محمي (مفتوح)، نظراً لأنه لا يمكن لعدة أشخاص سحب المياه في الوقت نفسه. وتتطلب مثل هذه الحالات موارد مياه أكثر تطوراً أو مضخات يدوية ذات معدل تفريغ أكبر (بافتراض توافر التمويل والمعدلات الآمنة لتصريف المياه).

وتتضمن الأسباب التي تساعد على توفير الوقت في مهمة جمع المياه تحسين إمكانية الوصول المادي إليها (مثل دور الأراضي ذات التضاريس المنبسطة في تحسين الوصول إلى الصنابير العامة في أوغندا والبرك المحسّنة في بنغلاديش). كما تساعد الأرصفة الاسمنتية حول نقاط تجمع المياه والمزودة بقنوات تصريف فعالة في تحسين إمكانية الوصول بفضل تخليص الجوار من الطين والذباب. وفي بيرو، وفّر الرجال قسطاً من الوقت اللازم لسقاية محاصيلهم بفضل إعادة تأهيل قنوات الري، وتبطينها بالاسمنت، بحيث باتت أسرع وأكثر كفاءة.

ومن المثير للاهتمام أن أغلب الأسر ضمن العينات المدروسة في بنغلاديش وغامبيا (في الموسم الجاف) وأسرة واحدة في ملاوي جمعت بعد الاستثمارات كمية أكبر من المياه للأغراض المنزلية ولأغراض الإنتاج على نطاق صغير، بهدف الانتفاع من الفوائد المتحققة، عوضاً عن جمع نفس الكمية من المياه لتوفير الوقت (انظر كميات المياه أدناه). في الوقت نفسه، تركزت وفورات الوقت في بنغلاديش في موسم الأمطار حصرياً، ويعود ذلك إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية خلال الموسم الجاف، وما يترتب على ذلك من رحلات أطول من وإلى الموارد المائية السطحية الملائمة، والحاجة إلى جمع كمية مياه أكبر من الآبار الأنبوبية العميقة.

التحسينات في مجال الصحة

كان للاستثمارات في قطاع المياه أثر إيجابي واضح على صحة الأسر ورفاهها، ومن ثم على أعباء عمل النساء أيضاً. وفي جميع البلدان قيد الدراسة، باستثناء بيرو، اعتُبر الوصول المحسّن إلى مياه الشرب الآمنة أحد منافع هذه الاستثمارات.[6] وأبلغ المجيبون في بنغلاديش صراحة عن تراجع عدد الإصابات بالأمراض الجلدية، وإصابات ووفيات الأطفال الناتجة عن أمراض الإسهال، والتهابات ما بعد الولادة لدى النساء. كما أبلغت النساء، بما يشمل الشابات والفتيات، في بنغلاديش واليمن عن تناقص الضغط النفسي والتعب الجسدي بفضل الحد من عبء جمع المياه، بما يشمل نقاط ومسارات الوصول إلى المياه التي تتسم بأمان أكبر.[7]

وكنتيجة لذلك، من المرجح أن يكون دور المرأة في العناية بالمرضى واصطحابهم لتلقي العلاج قد تقلص، بالإضافة إلى انخفاض النفقات الطبية. وأبلغت الأسر على وجه العموم عن تراجع في مشقة العمل وتحسّن في الصحة والتغذية، مما يشكل أساساً هاماً تنطلق منه النساء الأكبر سناً، والشابات والفتيات، لتغيير حياتهن والاستفادة من فرص جديدة.

ويعود تحسّن نوعية مياه الشرب في بنغلاديش، وغامبيا، وملاوي، وأوغندا، إلى الموارد المائية الجديدة أو المعاد تأهيلها، وليس لاستثمارات فعلية في عمليات معالجة المياه. أما في اليمن، فقد استعاضت الأسر عن استخدام الشاش أو القماش لتصفية مياه الشرب التي تحصل عليها من الآبار المحمية وغير المحمية، أو من شاحنات الباعة/أصحاب الصهاريج، أو من الموارد المائية السطحية، بمرشحات خزفية تصفي مياه الشرب التي تحصل عليها من نظمها الخاصة لجمع مياه الأمطار. ولا تسمح البيانات بمعرفة إن كان التغيير في طريقة المعالجة يعود إلى تدخلات المشروع أو إلى عوامل أخرى. وتضمنت الاستثمارات في إمدادات المياه الجارية في الهند وبيرو عمليات معالجة مركزية. ومن الجدير بالاهتمام أن المعالجة

[5] باستثناء بنغلاديش وغامبيا لعدم توفر البيانات.

[6] شكلت كمية الكلور في المياه مصدر قلق للسكان في بيرو، وهذا يفسّر سبب عدم إبلاغهم عن المياه الآمنة كأحد الفوائد.

[7] حسب تعريف الأمم المتحدة للشباب، يشير مصطلح "الشباب" إلى النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً، في حين يشير مصطلح "الأطفال" إلى الفتيات والفتيان تحت سن الخامسة عشرة.

البسيطة بالترسيب المستخدمة في الهند لاقت ترحيباً أكبر مقارنة بطرق تنقية المياه الأكثر تطوراً والقائمة على الكلور التي استُخدمت في بيرو، إذ اشتكت أغلبية الأسر من ارتفاع كميات الكلور في المياه.

©IFAD/Radhika Chalasani
مشروع التنمية القبلية في أندرا براديش - الهند

توزيع مسؤولية جمع المياه بين أفراد الأسرة

منذ بداية الاستثمارات في قطاع المياه طرأت تغيرات طفيفة على توزيع مسؤوليات جمع المياه بين أفراد الأسر في غامبيا وملاوي. وفي غامبيا، ارتفع عدد جامعي المياه من الشباب بشكل طفيف، ويعود السبب على الأغلب إلى فرصة جمع كمية أكبر من المياه. أما في ملاوي، فقد بدأ رجل وشاب من أسرتين مختلفتين بمساعدة النساء والفتيات على جمع المياه بعد الاستثمار في البئر الذي قلّص بشكل كبير من الوقت اللازم للجمع نظراً لقرب مورد المياه وقصر فترات الانتظار.

ولم يتغير التوزيع في مسؤوليات جمع المياه في البلدان الخمسة المدروسة. إذ استمرت النساء الأكبر سناً، تليهن الشابات، وأحيانا الفتيات، في تحمل عبء جمع المياه اللازمة للاحتياجات المنزلية، وكذلك الأمر في أحيان كثيرة بالنسبة للأغراض الإنتاجية على نطاق صغير. وشكلت أوغندا الاستثناء الوحيد، حيث تساوى توزيع مسؤولية جمع المياه بين أفراد الأسرة، قبل الاستثمار وبعده، وكانت نسب التوزيع كالتالي: 32-36 في المائة من النساء، و20 في المائة من الرجال، و20 في المائة من الشابات، و20 في المائة من الشباب، و2-8 في المائة من الأطفال.[8]

التغير الطارئ على الأنشطة اليومية

استخدمت النساء عبر العينات السبع ما وفرنه من وقت في جملة من المهام الإنتاجية، وبشكل رئيسي الزراعة الأسرية (مثل إنتاج المحاصيل وتجهيزها، والإنتاج الحيواني على نطاق صغير)، إضافة إلى زراعة باحات المنازل، والعمالة المأجورة، وبيع السلع في الأسواق المحلية، والمشاركة في اجتماعات مجموعات العون الذاتي. وأبلغت النساء في أوغندا واليمن عن قضائهن قسطاً من الوقت في مجال الحرف اليدوية، فيما

[8] ويعود ذلك جزئياً إلى اضطلاع الرجال بجميع المهام المنزلية في ثلاث أسر يرأس كل منها رجل بمفرده، فيما تقوم النساء بنفس الدور في ست أسر ترأسها نساء. ويعود ذلك أيضاً إلى الدعم الكبير الذي قدمه الشبان والشابات.

انفردت نساء اليمن بالإبلاغ عن ارتيادهن لدورات تدريبية (في المهارات الحياتية، ومحو الأمية، والأنشطة المولدة للدخل). وتتضمن الفوائد الممكنة لتزايد انخراط النساء في الأنشطة الإنتاجية تحسّن الأمن الغذائي والتغذوي للأسر، إضافة إلى رفع نصيبهن من الثقة ومن الإمكانيات الاقتصادية.

وأبلغت الشابات أيضاً عن توفر وقت أطول للأنشطة الإنتاجية، وقد استخدمت الشابات و/أو الفتيات عبر جميع العينات الفائض من الوقت في مجال المدرسة والدراسة، مما يمكن أن يدفع عجلة تعليمهن والفرص المتأتية عنه.

أما الرجال من الهند، وملاوي، وبيرو، وأوغندا، فقد أبلغوا أيضاً عن وفورات في الوقت استخدموها لأداء مهام إنتاجية في مجالات الزراعة الأسرية، والعمالة المأجورة، والأنشطة المولدة للدخل.

ومن الجدير بالملاحظة انفراد النساء الأكبر سناً والشابات (من خمس عينات) بالإبلاغ عن استخدام وفورات الوقت لأداء المهام المنزلية، باستثناء الأسر التي يرأسها رجال بمفردهم (والذين ربما لا يمتلكون خيار عدم القيام بتلك المهام)، وفي الهند حيث يقوم خمسة من أصل تسعة رجال في أسر يرأسها الأزواج بجمع الحطب ورعاية الأطفال.[9] ومن المثير للاهتمام في بنغلاديش، وأوغندا، واليمن، إبلاغ النساء عن استخدامهن لبعض وفورات الوقت للراحة، والاسترخاء، والعلاقات الاجتماعية، وأوقات الفراغ، مما يوحي بوصول أعباء أعمالهن إلى توازن كنتيجة للاستثمارات في قطاع المياه.

وفي الهند وبيرو، أبلغت عدة أسر منخفضة الدخل عن توفير بعض الوقت في جمع المياه، لكنها لم تستخدمه للانخراط في أنشطة إنتاجية. عوضاً عن ذلك، وفي بيرو، تم قضاء الفائض من الوقت مع الأسر، رغم أنه من غير الواضح إن كان ذلك بدافع من الحاجة أم مجرد خيار. أما في الهند، فتضمنت الأسباب تقدّم النساء العازبات في السن، والإدراك العام بعدم كفاية وفورات الوقت. في مثل هذه الحالات، قد يكون من المفيد إلقاء المزيد من الضوء على أسباب عدم انخراط الأسر منخفضة الدخل في الأنشطة الإنتاجية، وعندما يكون ذلك ملائماً، توفير التدريب أو الوسائل الأخرى التي تسمح لها بالانخراط فيها. وبغض النظر عن الأسباب، فإن هنالك تناقص في عبء العمل.

[9] لا تتوفر معلومات حول درجة مشاركة الرجال في أداء هذه المهام سابقاً، بالتالي لا يمكن عزو "ثقافة" المساعدة في المهام المنزلية إلى الاستثمارات في قطاع المياه.

كميات المياه

كما ذُكر أعلاه، جمعت الأسر في العينات المدروسة في بنغلاديش (في الموسم الجاف)، وغامبيا، وأسرة واحدة في ملاوي، منذ بداية الاستثمارات في قطاع المياه، كمية أكبر من المياه للأغراض المنزلية والإنتاجية. ويبدو أن الأسر اختارت التمتع بالفوائد الناتجة عن الحصول على كمية أكبر من المياه، عوضاً عن جمع الكمية نفسها وتوفير الوقت. في هذه الحالات، يمكن لعبء عمل النساء أن يزيد عملياً، لكن يبدو أن المنافع (أي تحسن النظافة الشخصية والتغذية، وارتفاع الدخول)، كافية لتبرر تحمل العبء الإضافي. وقد يعود الطلب لجمع كميات أكبر من المياه يومياً إلى خيارات الأسر أو بدافع من التدخلات الإنمائية (مثل التربية/ثقافة النظافة، إذ يرغب الأشخاص باستخدام كميات أكبر من المياه للنظافة الشخصية أو نظافة المنزل؛ والترويج للأنشطة الإنتاجية على نطاق صغير؛ و/أو استخدام خزانات مياه محسنة، ووسائل نقل لنقل كميات أكبر من المياه).

رغم عدم اكتمال البيانات الخاصة بكميات المياه، غير أن البيانات الكمية والنوعية المتوفرة تشير إلى بقاء متوسط كمية المياه المسحوبة منذ بداية الاستثمارات على حاله في الهند، وبيرو، وأوغندا، واليمن. في هذه الحالة، يبدو أن الهدف من إمدادات المياه الجارية، ومن النظم المنزلية لجمع مياه الأمطار، تمثل في تحسين الوصول إلى إمدادات المياه الآمنة. أما في العينة المأخوذة من أوغندا، قد يعود سبب التناقص الطفيف في متوسط كمية المياه للشخص الواحد يومياً بمقدار لتر واحد في موسم الأمطار، وبمقدار لترين في الموسم الجاف، إلى اضطرار الأسر الآن إلى الدفع للحصول على المياه ذات الجودة الأعلى من الصنبور العام مقارنة بالموارد المائية المشاع المستخدمة سابقاً. وقد يؤثر نقص البيانات حول كمية المياه التي تجمعها نظم جمع مياه الأمطار على نتائج الدراسة.

وفي العينات المدروسة في بنغلاديش، وغامبيا، وأوغندا، حيث يتراوح متوسط كمية المياه التي يتم جمعها بين 15 و38 لتراً للشخص الواحد يومياً، أبلغت النساء عن استخدام بعض الماء الذي يتم جمعه في أنشطة إنتاجية على نطاق صغير؛ إلا أن هذه الممارسة انحصرت ببعض الأسر فقط. وقد يعود السبب في ذلك إلى التفاوت الكبير في كمية المياه الذي يتم جمعها للشخص الواحد يومياً بين مختلف الأسر في العينة الواحدة، مما يشير إلى تمتع البعض بإمكانيات أكبر لاستخدام المياه لأغراض إنتاجية مقارنة بغيرهم من جامعي المياه. وقد يكون من المفيد معرفة سبب ذلك بهدف تمكين كافة الأسر من جمع المياه لأغراض الإنتاج على نطاق صغير، وزيادة الأمن الغذائي والتغذوي للأسر والإمكانيات الاقتصادية للنساء. وعلى سبيل المثال، من المتعارف عليه في بنغلاديش أن الأسر عالية الدخل تجمع كميات أكبر من المياه مقارنة بالأسر متوسطة أو منخفضة الدخل، ويعود ذلك لامتلاكها للآبار الأنبوبية العميقة والبرك، و/أو لوقوعها ضمن مساكنها، ولقدرة هذه الأسر على الاستعانة بخادمات لجمع المياه.

التنمية المستدامة

ولدعم أي خطوات إيجابية باتجاه الحد من مشقة عمل النساء، ينبغي ضمان الإدارة الفعالة للبنى الأساسية الجديدة أو المحسّنة ولخدمات المياه، وجدواها الاقتصادية على المدى الطويل. ولتحقيق هذه الغاية، أبلغت المجتمعات المحلية المدروسة عن مجموعة من القضايا التي تتطلب المزيد من الأبحاث والإجراءات المحتملة:

- عدم كفاية تنظيف وصيانة البنى الأساسية للمياه (في ملاوي وأوغندا)
- الإفراط في جرعة الكلور (في بيرو)
- شح المياه والنمو السكاني (في بيرو).

ولا ينبغي أن تعيق الاستثمارات في قطاع المياه بقية محركات التنمية الريفية. فقد أبلغت النساء في اليمن عن تناقص فرص إقامة العلاقات الاجتماعية والتواصل مع غيرهن من النساء بعد الاستثمارات نظراً لزوال الحاجة إلى السفر مسافات طويلة لجلب الماء، كما أدى ذلك إلى تبادلات أقل في الهدايا والمنتوج المحلي (مثل الحبوب، والألبان، والخضروات)، وتراجع إطلاعهن على الأخبار والأحداث المحلية. في هذه الحالة ، من شأن تيسير فرص بديلة للعلاقات الاجتماعية وتبادل الهدايا إلى جانب الاستثمار في قطاع المياه أن يدعم الفرص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ، ويدعم الحملة من أجل تمكينها.

الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في قطاع المياه

في العديد من المجتمعات المحلية قيد الدراسة، لا يزال جمع المياه يمثل مهمة طويلة ومضنية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الفرصة البديلة لزمن الإنتاج الضائع والمشاكل الصحية. على سبيل المثال، لا تزال النساء في الهند، وملاوي، وبيرو، وأوغندا، واليمن تمضين بالمتوسط ساعة ونصف يومياً في جمع الماء. أما في حالة المجتمعات المحلية قيد الدراسة في غامبيا واليمن، فيمكن لجمع المياه اليومي أن يستغرق من أربع إلى خمس ساعات، ومن ساعتين إلى ثلاث ساعات، على التوالي، من وقت النساء.

على الرغم من التقدم الكبير الذي شهده المجتمع المحلي المدروس في بنغلاديش خلال السنوات الثلاثين الماضية، قد تقضي النساء والفتيات، لا سيما من الأسر منخفضة الدخل، فترة ساعتين، مرتين إلى ثلاث مرات يومياً، في جمع المياه للأغراض المنزلية. وتشير التقارير إلى استمرار معاناة الأطفال من أمراض الإسهال، وإن يكن إلى حد أقل، بسبب مواصلة استخدام الموارد المائية السطحية الملوثة. بالإضافة إلى ذلك، هنالك اعتقاد بأن إمدادات المياه المستخدمة في أنشطة الإنتاج على نطاق صغير التي تديرها النساء، من قبيل إنتاج الفواكه والخضروات وتربية الحيوانات في المنزل، لم تحظ باهتمام واضح في المخططات الإنمائية.

الروابط بين فئة الأسر ومسألة جمع المياه واستخدام الوقت

باستثناء بنغلاديش، تم العثور على روابط قليلة بين فئة دخل الأسرة أو رب الأسرة، وعادات جمع المياه، واستخدام الوقت. ولا يمكن الخروج باستنتاجات عامة انطلاقاً من النتائج، فيما عدا أن مثل هذه الروابط مشروطة بالسياق، ولا يمكن تعميمها على البلدان، ولا حتى على المجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال، من الملاحظ في المجتمع المحلي المدروس في بيرو وجود تمييز إيجابي في مسألة الوصول إلى المياه لصالح الأسر منخفضة الدخل، أما في الهند فإن أربع من أصل كل خمس أسر محرومة من الوصول المباشر إلى الصنابير الخاصة، والمتصلة بشبكة إمدادات المياه الجارية، تنتمي إلى فئة الدخل المنخفض.

ومن الواضح أن الأسر مرتفعة الدخل في بنغلاديش استفادت من الاستثمارات في قطاع المياه في الآبار الأنبوبية العميقة والبرك بصورة غير متناسبة لدى مقارنتها بالأسر متوسطة أو منخفضة الدخل. ووفقاً للتقارير، يعود السبب في ذلك إلى امتلاك الأسر عالية الدخل للموارد المائية، و/أو لوقوع هذه الموارد ضمن مساكنها. ويسلط هذا الأمر الضوء على أهمية ترتيبات الملكية ومواقع الموارد المائية في السعي لتمكين الجميع من الوصول إلى المياه بصورة منصفة.

الاستنتاجات والتوصيات

منذ بداية الاستثمارات في قطاع المياه، وفرت النساء عبر جميع العيّنات المدروسة ما يقل متوسطه بشكل طفيف عن ساعتين يومياً من الوقت التي يقضينه في جمع المياه خلال الموسمين الجاف والماطر. وتراجع متوسط إجمالي الوقت اللازم لجمع المياه من ثلاث ساعات ونصف إلى ساعة ونصف يومياً.[10] وتظهر الأرقام الإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها الاستثمارات في قطاع المياه للحد من عمل النساء الشاق. غير أنه لا يزال هنالك الكثير مما يمكن فعله لتوفير المزيد من وقت المرأة.

ويمكن الخروج من الدراسة بتوصيات هامة لاستثمارات الصندوق في قطاع المياه:

- ينبغي على تصميم المشروع أن يوضّح هدف (أو أهداف) الاستثمارات في قطاع المياه بالاستناد إلى نتائج تحليل يراعي قضايا التمايز بين الجنسين لمسألتي الفقر وسبل العيش. ويتوقف الهدف الأهم – سواء كان تحسين جودة المياه، أو ضمان وصول أقرب إلى المياه، أو توفير كميات أكبر منها للاستخدام المنزلي والإنتاجي – أو ترتيب الأولويات ضمن جميع هذه الأهداف، على السياق. نظرياً، قد يبدو إنجاز الأهداف الثلاثة جميعها أمراً مثالياً، ولكن قد لا يكون ذلك ضرورياً، بل على الأرجح أن ذلك لن يكون مجدياً أو مستداماً.

- تتسم الاستثمارات الملائمة في مجال تحسين الوصول إلى الموارد المائية الآمنة بفعاليتها العالية في توفير وقت وطاقة النساء، وإلى حد أقل بقية أفراد الأسرة، للاضطلاع بأنشطة في مجالات الإنتاج، وتطور الأفراد والمجتمعات المحلية و/أو الأنشطة الترفيهية. وينبغي على الاستثمارات في إمدادات المياه أن تتسق مع مختلف احتياجات الأسرة الريفية من المياه. كما يتوجب التركيز على تحسين الوصول إلى المياه والتحكم بها لأداء المهام المنزلية وللأغراض الإنتاجية على النطاق الصغير و/أو الكبير.

- يجب أن يقوم التخطيط لتوفير خدمات المياه على فهم مختلف استراتيجيات سبل العيش وما يرتبط بها من حاجات أفراد الأسرة للمياه.[11] ويحتاج الشخص الواحد يومياً إلى 20 لتر من المياه على الأقل للاستخدام المنزلي الأساسي، بما فيها 3 لترات من المياه الآمنة كحدّ أدنى لأغراض الشرب. على هذا الأساس، يمكن الاستعانة باستثمارات إضافية متنوعة لزيادة حصة الأسر القريبة من إمدادات المياه، بحيث يتم الارتقاء إلى "مستويات خدمة أعلى" على سلم خدمات المياه، والوصول أيضاً في نهاية المطاف إلى تغطية كامل الاحتياجات الإنتاجية من المياه (انظر الشكل 1 حول خدمات المياه متعددة الاستخدامات).[12]

[10] باستثناء بنغلاديش وغامبيا لعدم توفر البيانات.

[11] للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع http://www.musgroup.net.

[12] Adank M., B. van Koppen, and S. Smits. 2012. المبادئ التوجيهية لتخطيط وتوفير خدمات المياه متعددة الاستخدامات. IRC, The Hague, The Netherlands/IWMI, Colombo, Sri Lanka.

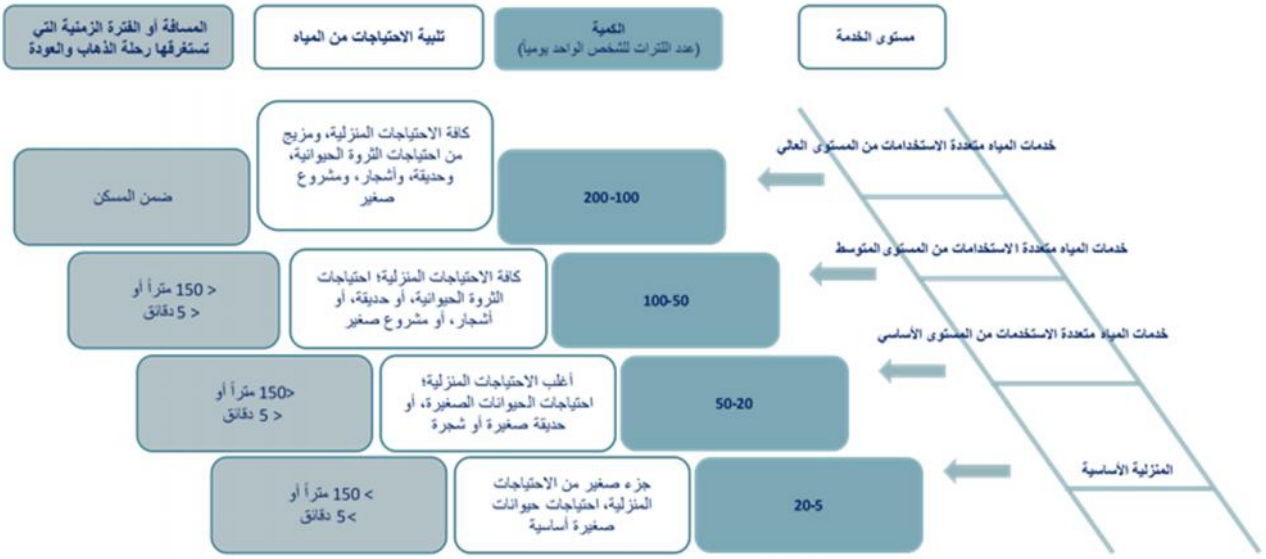

الشكل 1: سلم خدمات المياه متعددة الاستعمالات[13]

- يعود الفضل في تحقيق وفورات الوقت عبر الاستثمارات في قطاع المياه إلى مواقع الموارد المائية الجديدة أو المحسّنة على مقربة من الأسر أو عملياً ضمن المنزل أو منطقة السكن. ومن الممكن توفير الوقت أيضاً عبر تحسين الوصول المادي إلى نقاط المياه، من خلال تسوية وتمهيد الأراضي المحيطة بها مثلاً.
- توجد فوارق كبيرة بين مختلف الأسر والمجتمعات المحلية من ناحية الدعم الذي تتلقاه النساء من أفراد الأسرة الآخرين في مهمة جمع المياه. لهذا السبب، لا يمكن التعميم خلال مرحلة تصميم المشروع حول من يضطلع بمسؤولية جمع المياه. ويتوجب الحصول على هذه المعلومات خلال مرحلة تحليل الفقر في المنطقة المحلية.
- تساعد التكنولوجيات التي تسمح بتوفير المياه ضمن المنزل ومنطقة السكن، من قبيل النظم المنزلية لجمع مياه الأمطار وإمدادات المياه الجارية إلى الصنابير الخاصة، على الترويج لتقاسم مسؤولية جمع المياه بين أفراد الأسرة، وبالتالي الحد من أعباء عمل المرأة.
- ضمن السياق الذي تساعد فيه الشابات في مهمة جمع المياه، أو تتحملن مسؤوليتها بشكل كامل، تسمح الاستثمارات في تحسين الموارد المائية بتوفير قسط من الوقت للأنشطة الإنتاجية. واستخدمت الشابات و/أو الأطفال، عبر جميع العيّنات، الوقت الزائد لأغراض الدراسة والمدرسة، وهي خطوات أساسية نحو التطور التعليمي والوصول إلى فرص العمل داخل المزرعة وخارجها.
- عندما يكون الرجال مسؤولون عن جمع المياه، ينبغي الحرص على دعم استخدامهم للوقت الزائد في أداء المهام الإنتاجية والإنمائية.
- للسماح بخدمة مستدامة للمياه، ينبغي على الاستثمارات في البنى الأساسية المائية (أو المعدات) أن تكمّل قدرات (أو "المهارات المرنة") المجتمع المحلي أو مشغّل الخدمة (أي السلطات المحلية، القطاع الخاص). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تسعى الاستثمارات إلى بناء قدرات المشغّل/لجنة الإدارة في المجالات المالية، والتشغيلية، ومعالجة المياه، والصيانة، والإدارة، وتسوية النزاعات.
- في الحالات التي تمتنع فيها النساء أو أفراد الأسرة الآخرون عن استخدام الوقت الذي توفره الرحلات الأقصر لجمع المياه في الأنشطة الإنتاجية أو الإنمائية، أو في الأنشطة الترفيهية، يتوجب تحري الأسباب. وقد تستهلك مهام منزلية أخرى وقتهن الزائد، وبالتالي يتوجب تخفيف عبء تلك المهام، أو قد تحتجن الدعم للمشاركة في الأنشطة الإنمائية أو في الاضطلاع بأنشطة إنتاجية جديدة.
- وينبغي على الرصد خلال تنفيذ المشروع لمسألة الوصول إلى الموارد المائية وللفوائد المتحصلة:
  - أن يُقسم حسب الجنس، وعند الإمكان، حسب عوامل أخرى بما فيها السن، وطبيعة الأسرة، والهوية الإثنية
  - أن يأخذ بعين الاعتبار نوعية وكمية المياه المتوفرة للاستخدامات المنزلية والإنتاجية على نطاق صغير
  - أن يحدد أي آثار سلبية ويقترح إجراءات لمعالجتها.

[13] الارتقاء على سلم خدمات المياه متعددة الاستخدامات من أجل الحد من الفقر . van Koppen, B., Smits, S., Moriarty, P., de Vries, F.P., Mikhail, M., and Boelee, E. 2009. IRC, The Hague, The Netherlands/IWMI, Colombo, Sri Lanka.

- إن الروابط بين فئة دخل الأسرة أو رب الأسرة وعادات جمع المياه والوقت المكرس له مشروطة بالسياق، كما أنها غير قابلة للتعميم على البلدان أو حتى على المجتمعات المحلية. غير أن نتائج العينة المدروسة في بنغلاديش توضح مدى متانة هذا الرابط في حال وجوده، مما يشير إلى أهمية فهم هذه الروابط بهدف وضع ترتيبات تسمح بوصول الجميع إلى المياه بصورة منصفة.

- تدعم مختلف الآثار الإيجابية للاستثمارات في قطاع المياه التوجه نحو تقاسم منصف لأعباء العمل بين الرجال والنساء. ويجب أن تكفل الاستثمارات التكميلية الهادفة إلى تمكين المرأة، وإلى توعيتها بمسألة الإنصاف في تقاسم أعباء العمل، الزخم من أجل التغيير. وتشمل النهج التحولية لقضايا التمايز بين الجنسين هذين العنصرين من خلال تمكينها النساء والرجال معاً من فهم دور انعدام المساواة بين الجنسين في عرقلة تنميتهم، وكيف يمنعهم من تكوين رؤية أسرية لتحسين حياتهم. [14]

[14] مجموعة الأدوات حول المنهجيات الأسرية http://www.ifad.org/knotes/household/index.htm.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 – 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: +39 06 54591 - رقم الفاكس: +39 06 5043463
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org

facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV